أربع من معلمات المدرسة. وأخطرت أنه في حال رفضها التوقيع فلن يسمح لها ولزميلاتها بمواصلة التعليم في الضفة الغربية. وبالرغم من هذا التهديد رفضت المديرة وزميلاتها التوقيع، وعلم انهن من التابعية الاميركية وينتمين إلى جمعية الكويكرز (القدس، ١٩٨٣/١/٨).

كذلك استدعت الادارة المدنية في الخليل يوم ١٩٨٣/١/١٧، خمسة من المحاضرين، ثلاثة منهم من التابعية البريطانية واثنان من التابعية الاردنية، وطلبت منهم التوقيع على التعهد، لكنهم رفضوا الاستجابة للطلب. وعقب ذلك أبلغهم رئيس الادارة المدنية في الخليل، بأنه سيضطر لسحب تصاريح العمل التي بحوزتهم (هآرتس، ١٩٨٣/١/١٨). كما هددت الادارة المدنية المحاضرين الأجانب الذين يدرسون في جامعة بيرزيت بوقف أعمالهم في حال رفضهم التوقيع على التعهد بعدم تأييد م.ت.ف.

وعلم أن قوات الأمن أقامت نقاط تفتيش على الطريق المؤدية إلى الجامعة لتفتيش كل من يصل إليها، وخاصة المحاضرين الأجانب (المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/٢٠).

وأفادت مصادر مطلعة أن الادارة المدنية في الضفة والقطاع قدمت، في اجتماعها مع ممثلي المدرسين الأجانب من جامعات المناطق المحتلة، اقتراحا بمذكرة جديدة يلتزمون بالتوقيع عليها، تتضمن التفاصيل المذكورة في طلب اجازة العمل السابق بالاضافة إلى بند واحد يتعلق بعدم تأييد م.ت.ف. غير أن المحاضرين الأجانب رفضوا هذا الاقتراح أيضا. وجاء في نبأ لأحد المراسلين الصحفيين في لندن أن السفارة الاسرائيلية هناك رفضت قبول عريضة موقعة من قبل ٣٠ الف أكاديمي بريطاني يندد فيها بطرد المحاضرين الأجانب من الجامعات الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/١٧).

**مقاومة الاحتلال وفضح سياسته:** تقوم الجماهير العربية في المناطق المحتلة والقوى الديمقراطية في اسرائيل بالتصدي لسياسة القمع والتعذيب بشتى الوسائل المتاحة، فقد وجهت حركة السلام الآن يوم ١٩٨٣/١/٤، نداء إلى السلطات العسكرية للعمل بأسرع وقت ممكن للحؤول دون وقوع أعمال العنف من قبل مجموعات متطرفة بين المستوطنين.

وقالت الحركة في نداء وزعته على وسائل الاعلام، أن وزير العلوم والتطوير يوفال نئمان ومساعده في الوزارة عضو الكنيست حنان بورات، من حركة تحيا، مشتركان في إقامة طواقم إشراف على مشاريع البناء في الضفة الغربية، ويعملان بصورة تختلف عن توجيهات الحكم العسكري. وأضاف النداء، أن هذه الطواقم تنوي القيام بطرد المواطنين لمجرد معارضتهم للاحتلال الاسرائيلي (هآرتس، ١٩٨٣/١/٥).

كذلك اتهم النداء السلطات العسكرية بغض النظر عن الأبنية غير القانونية خاصة لأعضاء روابط القرى وعدم معاملتهم بالمعاملة ذاتها التي تعامل بها بقية المواطنين العرب.

وقالت الحركة أنها علمت مؤخرا أن مجلس كريات أربع ينوي القيام بحملة تهديد وضغوط على أصحاب المحلات التجارية في سوق الخليل لابعادهم عن المنطقة، ومطالبة الحكم العسكري بنقل سوق الخليل ومحطة الباصات الجديدة إلى أماكن أخرى. والهدف من وراء ذلك، كما هو واضح، هو السيطرة على سوق الخليل، القائم فوق أنقاض الحي اليهودي سابقا (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، لفضح سياسة السلطة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، قال رئيس بلدية نابلس السابق بسام الشكعة في مقابلة نشرت يوم ١٩٨٣/١/٩، في صحيفة الأوبزرفر اللندنية، أن الحكم العسكري الاسرائيلي هدد رؤساء البلديات في الضفة والقطاع بمصير مشابه لمصير رئيسي بلديتي نابلس ورام الله، اللذين وقعا ضحية أعمال تخريبية اسرائيلية.

ووصف الشكعة الحادث الذي أدى الى فقدان ساقيه، بأنه كان محاولة اغتيال رسمية، لأن السلطات لم تجر أية عملية تحقيق جدية بهدف القاء القبض على الفاعلين. وأضاف، أنه ما يزال وعائلته يشكلون هدفا لحملة إزعاج شديدة من قبل الحكم العسكري. وآخر خطوة، في هذا المجال، منع ابنته من السفر إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراستها الأكاديمية (دافار، ١٩٨٣/١/١٠).

كذلك، قرر مجلس بلدية الخليل في جلسته يوم ١٩٨٣/١/١٠، رفع دعوى أمام محكمة العدل العليا، على أثر قيام مستوطنين يهود من كريات اربع بهدم منزل المواطن زيد الجعبري وإقتلاع عدة أعمدة كهربائية تابعة للبلدية. كما قامت